

مصر.. يد تحمل السلاح والأخرى ممدودة بالسلام في ليبيا

اجتماع مجلس الدفاع المصري لحسم الخيارات الاستراتيجية في ليبيا وسد النفضة

تزامنت نبرة الميل نحو الحل السياسي مع الاستعداد العسكري لمواجهة الغزو التركي لليبيا خلال اجتماع عقده الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع مجلس الدفاع الوطني للتطرق إلى تطورات الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية على الاتجاهات الاستراتيجية.

جاءت هذه التطورات بعد تواتر معلومات تفيد بقيام تركيا بحشد المئات من المرتزقة في عربات دفع رباعي، وهم مدججون بالسلاح والمعدات، والاتجاه نحو غرب سرت لخوض معركة مصيرية ضد قوات الجيش الوطني الليبي التي أبدت جاهزية برية وبحرية وجوية عالية لمواجهة خصومها في أي لحظة والدفاع عن الهلال النفطي.

وكشفت مصادر سياسية لـ "العرب"، أن تأجيل جلسة البرلمان المصري، التي كانت مقررة الأحد، وحول التصديق على تفويض الرئيس عبدالفتاح السيسي بالتدخل العسكري لمواجهة الغزو التركي، أوحى لدى البعض بتراجع هذا الخيار حاليا.

ويؤكد مجلس الدفاع الوطني والسياسي واضحة في اجتماع عقده الرئيس السيسي مع مجلس الدفاع الوطني، الأحد، وتطرق إلى تطورات الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية على الاتجاهات الاستراتيجية، في إطار التحديت الإقليمية الراهنة.

ويؤكد مجلس الدفاع الوطني اجتماعات عندما تكون هناك تهديدات قوية للأمن القومي للدولة، ويحث الفرص والخيارات والبدائل لمواجهة، ووضع الطريقة المناسبة للتعامل حسب طبيعة كل مرحلة والتطورات التي تصاحبها.

قال مستشار كلية القادة والإركان اللواء محمد الشهاوي، إن اجتماع مجلس الدفاع الوطني خطوة أولى تعقبها أخرى يقدم عليها البرلمان للتصديق على التدخل العسكري في ليبيا، وإن جميع القوات جاهزة على الجبهة الغربية لخوض معركة سوف تجري باستخدام الأسلحة المتعددة.

وأشار لـ "العرب"، إلى أن الاجتماع رسالة حاسمة بأن مصر جادة في التعامل العسكري مع كل من يفكر في تهديد الأمن القومي بشكل مباشر، وأن الجيش بجميع أسلحته وأفرعه مستعد لتفنيذ مهامه إذا جرى تجاوز الخط الأحمر. ولفت إلى أن استمرار الزج بمرتزقة تابعين لتركيا بالقرب من الخط المحدد،



الطريق للحلول الممكنة

مصرية، على أساسها سيتحدد الطريق الذي ستسير فيه القاهرة، وهل يؤدي الخط التفاوضي إلى النتائج المرجوة، ويفتت أنه كان خيارا ناجحا.

وأطلع الرئيس السيسي على مستجدات المسار التفاوضي الثلاثي في ملف سد النفضة، والجهود الرامية إلى بلورة اتفاق شامل يلبى طموحات ومطالب مصر والسودان وإثيوبيا في التنمية والحفاظ على الحقوق المائية بشكل عادل ومتوازن.

ولفت عبدالمنعم سعيد، إلى أن فشل القمة المصغرة يضع على كاهل مصر التفكير في تفعيل ورقة مجلس الأمن بسرعة لقطع الطريق على مناورات إثيوبيا المعروفة، والاستعداد لطرح خيارات بديلة، لأن الأزمة تصاعدت بصورة قاتمة ومخيفة، بما لا يشي بتوقع إيجاد حل مناسب يرضي جميع الأطراف.

وخرقت تركيا قرار مجلس الأمن، وتجاوزت القوانين الدولية بتصرفاتها العديدة، بينما تدافع مصر عن أمنها القومي المههد من عصابات مسلحة تعزز اقتحام شرق ليبيا.

على صعيد آخر، عزز اجتماع مجلس الدفاع الوطني تمسك القاهرة بالمسار التفاوضي في أزمة سد النفضة، قبل يومين من انعقاد قمة أفريقية مصغرة ثانية، الثلاثاء، بحضور كبار المسؤولين في مصر والسودان وإثيوبيا، برعاية الوساطة الأفريقية برئاسة دولة جنوب أفريقيا التي رعت مفاوضات لم تسفر عن نتائج إيجابية ملموسة.

وأوضح الخبير في الشؤون الإقليمية، عبدالمنعم سعيد، لـ "العرب"، أن أهمية اجتماع مجلس الدفاع الوطني تكمن في أنه يعقد قبيل انعقاد القمة المصغرة بشأن سد النفضة، وهي قمة

والمح هؤلاء إلى أن تأكد تركيا وحكومة الوفاق من تردد مصر في هذا الخيار أو استخدامه كمنافرة سياسية أكثر منه عملية عسكرية حقيقية لن يثنيهما عن التمادي في عبثهما، وربما يدفعهما إلى المزيد من الانتهاكات، لأن المجتمع الدولي الذي تراعي القاهرة حساباته لم يقم بردع أنقرة بما يكفي، مع أنها ارتكبت الكثير من الجرائم في ليبيا.

وعول مراقبون على تصويت البرلمان المصري، الإثنين، وعدم تأخير جلسته أكثر من اللازم خوفا من تثبيت الإطبات بان مصر تتراجع تدريجيا عن التدخل العسكري، وهي علامة إيجابية لتركيا، لأن الدول التي طالبت بوقف تصدير الأسلحة إلى ليبيا وحذرت من فرض عقوبات بإمكانها اتخاذ هذه الخطوة من دون تهديدات مسبقة.

وعدم وجود رغبة دولية في الحل السياسي، عوامل تدفع القاهرة إلى تجهيز أوقافها العسكرية بما يؤدي إلى إفضال اقتحام الخط الأحمر المحدد من جانبها، ولقاء الرئيس السيسي بوفد القبائل الليبية كان إشارة واضحة للبدء في التدخل العسكري.

ناقش اجتماع الدفاع الوطني تطورات الأزمة الليبية وسعي مصر لتثبيت الموقف الميداني الراسخ وعدم تجاوز الخطوط المعلنه بهدف إحلال السلام بين جميع الفرقاء.

ورجح متابعون، أن تكون القاهرة التي حصلت على شرعية سياسية بالتدخل العسكري، من الجيش الليبي والبرلمان والقبائل، ولديها جاهزية متقدمة أكثر من تركيا، لا تفضل المضي في هذا الطريق وتضعه كحل أخير، لاعتبارات تتعلق بتعدد الجبهات والتحديت الإقليمية التي تحيط بها.



وقالت المصادر، إن جلسة البرلمان العامة جرى تأجيلها ليوم واحد، الإثنى، وسط مطالبات بأن تكون سرية وفي غياب وسائل الإعلام، مما يعني أن المناقشات حول التصديق قد تأتي بطريقة تجعل مسألة التدخل العسكري ضمن ضوابط فضفاضة، لا تخلو من إشارات بفتح أولوية للسلام، إذا لم يتم تجاوز خط سرت - الحفرة.

وتنسخ هذه المعطيات مع نتائج البيان الذي أصدره قادة دول فرنسا وألمانيا وإيطاليا، السبت، حيث شددت على وقف التدخلات الخارجية، وعدم دعم الأطراف الليبية المتقاتلة، والالتزام بقرار مجلس الأمن بشأن منع تصدير الأسلحة، والتلويح بفرض عقوبات على الدول التي تخترقه.

كدمات كورونا تصيب الاتحاد الأوروبي بالوهن والانقسام

فرنسا وألمانيا ترفضان قبول أقل من 400 مليار يورو للاقتصادات المعتلة

وقدم رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال السبت اقتراحا متقحا لمحاولة تبديد التحفظات على خطة الإنعاش. ويفترض أن يقوم بذلك مرة جديدة، ومن الخيارات المطروحة تعديل التوزيع بين القروض والمنح عن طريق زيادة حصة الأولى إلى 300 مليار (مقابل 250 في الاقتراح الأولي) من دون خفض حصة المنح المخصصة لدعم خطط الإنعاش الخاصة بدول معينة.



ومن الواضح أن "الدول المقتصدات" تفضل القروض على المنح، لكن باريس وبرلين ترفضان أن تكون قيمة المنح أقل من 400 مليار دولار.

واقترح ميشال أيضا آلية تسمح لأي بلد لديه تحفظات على خطة إصلاح أي بلد آخر، بأن يفتح "خلال ثلاثة أيام" نقاشا بمشاركة الدول الـ 27 إما في المجلس الأوروبي وإما في مجلس وزراء المالية.

وهذه الخطوة هي رد على مارك رونه الذي يريد أن تتم الموافقة على هذه الخطط الوطنية بإجماع الدول الـ 27، ما يمنح فعليًا كل عاصمة حق التعطيل، للتأكد من أن المبالغ المقدمة لدول الجنوب التي تعتبر متراخية في ما يخص تطبيق شروط وضع الموازنة، ستنتفق بالشكل الصحيح.

وقال خلال مؤتمر صحافي "لا أعرف لأي سبب شخصي يكرهني رئيس الوزراء الهولندي أو لماذا يكره المجر". ووفق أوريان، فإن إنشاء مثل هذه الآلية سيطلب "أسابيع من المفاوضات"، وقدر دبلوماسي أوروبي أنه "إذا فشلت القمة، فسيكون ذلك لسببين: معارضة رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي المستمرة (للآلية بشأن) الإجماع الذي يطالب به روته، وإصرار (رئيسة الوزراء الفنلندية) سانا ماران وروته على سيادة دولة القانون".

وتابع "المشكلة أن هذه المسائل أساسية ولن تحل عبر قمة ثانية فقط". وهناك العديد من نقاط الخلاف من المبلغ الإجمالي للخطة إلى التوازن بين القروض والمنح، مرورًا بالتحكم في الأموال المدفوعة وآلية ترمب المنح باحترام سيادة القانون في البلدان المستفيدة، والإجماع الضروري من الدول الأعضاء الـ 27 يجعل التوصل إلى تسوية مهمة شاقة.

وفي صلب المحادثات، خطة إنعاش لما بعد كوفيد - 19 بقيمة 750 مليون يورو بمولها قرض مشترك، وهي فكرة مستوحاة من اقتراح تقدم به ماكرون وميركل.

وتتألف هذه الخطة في صيغتها الأولى من 250 مليون يورو من القروض ومساعدات مالية بقيمة 500 مليار لن يترتب على الدول المستفيدة منها إعادتها، وتستند إلى موازنة طويلة الأمد (2021 - 2027) للاتحاد الأوروبي بقيمة 1074 مليار يورو.

ما يمكن لمحاربة الأزمة الاقتصادية الناشئة عن جائحة كورونا.

وقال أوريان إن وضع آلية جديدة تضيف شروطًا إلى اعتمادات مكافحة الأوبئة "سوف يستغرق وقتًا طويلًا للتفاوض" لأنها أداة قانونية.

وأضاف "نحن لسنا ضد ذلك، دعونا نناقشه، لكن الأمر يستغرق أسابيع". وتعد آلية سيادة القانون المقترحة أحد المازق الرئيسية لقادة الاتحاد الأوروبي الذين فشلوا حتى الآن في إبرام اتفاق بشأن استجابة بقيمة 750 مليار يورو للآزمة.

وأصدر أوريان على أنه يجب عدم ربط سيادة القانون بميزانية الاتحاد الأوروبي كما اقترح رئيس وزراء هولندا مارك روته، متهمًا نظيره الهولندي بأنه يريد "معاقبته ماليًا".



الكثير من العمل لا يزال مطلوبًا لتقريب وجهات النظر المختلفة

أن تتم "على حساب الطموح الأوروبي". فيما قال رئيس الوزراء المجري فيكتور أوريان إن قادة الاتحاد الأوروبي الآخرين رفضوا اقتراحه بالإسراع في إجراءات حول سيادة القانون جارية ضد المجر، مما عقد المحادثات للتوصل إلى اتفاق بشأن تمويل مواجهة وباء كورونا في التكتل.

ونقلت وكالة "بلومبرج" للأنباء عن أوريان قوله على هامش نقاش بين قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل إن المجر تعارض اقتراحها هولنديًا يتطلب من الدول التي تتلقى منحا الموافقة على الالتزام بسيادة القانون.

واعتبر أوريان أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي بدلا من ذلك أن يواصل الإجراءات المتعلقة بسيادة القانون ضد المجر والذي بدأ في 2018، بينما يوجه الموارد بأسرع الجهد اليوم.

وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عند وصولها إلى مقر القمة ليوم وصفته بـ "الحاسم"، إن "هناك إرادة حسنة كبيرة لكن من الممكن ألا يتم التوصل إلى نتيجة اليوم". وأضافت "لا أستطيع حتى الآن قول ما إذا كنا سننصل إلى حل".

وكانت ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد غادرا السبت المرحلة الأخيرة من المحادثات غير الرسمية مبكرًا، رافضين قبول مستوى أقل من 400 مليار يورو للمنح المقدمة للاقتصادات المعتلة.

وحذر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يدافع عن هذه الخطة إلى جانب ميركل من أن "التسويات" لا يمكن